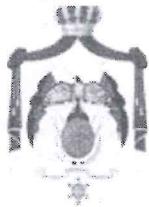


لجنة العفو العام
طلب رقم ()



وزارة العدل

قرار رقم (٣٤٦)

الصادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي جمال محمود حسن سويدان لشمول الجرم المسند إليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/١٣٦) جنائيات الرصيفة بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالاطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/١٣٦) جنائيات الرصيفة نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦ بجناية السرقة بالاشتراك وفقاً لاحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاغلة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوى المستخرجة من برنامج ميزان وكذلك من كتاب إدارة مراكز الاصلاح والتاهيل رقم ٢٩/٦/قيود/بلا تاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ وفق الكشوفات المحفوظة وجود قيود متكررة بجرائم السرقة بحق المستدعي .

وعليه وحيث ان صلاحية اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ النظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون وان المادة ٣/ب من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جرم جنائية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات اقتراها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنائيات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٥-٤٠٠) من قانون العقوبات .

وعليه وإزاء ذلك وحيث تبين ان المستدعي مكرر بالمعنى القانوني الوارد بالمادة (١٠١) من قانون العقوبات لجنائيات السرقة فان الجرم موضوع الطلب غير مشمول بقانون العفو العام .

لهذا نقرر رد طلب المستدعي .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٧

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
لدى محكمة استئناف عمان القاضي "محمد سعيد" الشريده
القاضي د. حسن العبداللات

عضو
نائب العام
لدى محكمة الجنائيات الكبرى
القاضي احسان السلامات

عضو
نائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المحالي